



السنجد بكي في ايالة الشام ١٥٤٥-١٥٦٦م.

(الحقوق، والواجبات، والتجاوزات) دراسة وثائقية

Sanjak Baki In The State Of The Sham 1545-1566 AD.
(Rights, Duties, Overrides) Documentary Study

د. قتيبة علي جاسم الصبيحي

د. عماد كريم عباس الراوي

تدريسي

تدريسي

كلية التربية للعلوم الإنسانية

كلية الآداب

جامعة الانبار

جامعة الانبار

الملخص.

كان منصب السنجد بكي حلقة مهمة في سلسلة حلقات تكون منها الجهاز الإداري العثماني، لذا نرى ان الدولة العثمانية قسمت بلاد الشام بعد اخضاعها لسيطرتها عام ١٥١٦م الى ايالة أطلق عليها تسمية إِيالَّة الْعَرَب (إِيالَّة الشَّام) ضمت ستة عشر سنجاً، وقد حرصت الدولة العثمانية دائمًا على عدم تعيين الأشخاص بصيغة أمراء للسناجق في تلك الإيالى الا بعد التأكد من ولائهم المطلق لها، غير ان الطبيعة العشائرية التي كان عليها سكان ايالة الشام فرضت على الدولة العثمانية الإقرار بسلطنة العديد من رؤساء العشائر في تلك الإيالى وتعيينهم امراء لسناجقهم التي يسكنون فيها وفقاً لنظامي الاوچاق، وامارة العشيرة اللذين يبيحان مبدأ الوراثة في إدارة السناجق بعيداً عن القاعدة التي اتبعتها الحكومة المركزية في استانبول التي تنص على تغيير أمير السنجد بين مدة وأخرى، فسعت الدولة العثمانية من وراء الإقرار بسلطنة رؤساء العشائر في ايالة الشام وتعيينهم امراء في سناجقهم الى الحفاظ على الامن والاستقرار، إذا ما علمنا ان تلك العشائر تمتلك من الهيبة والسطوة والقوة الحد الذي لن تكون فيه طرق الحج والتجارة امنة لو فكرت الدولة العثمانية في



اخضاع إدارة تلك السنجر لإدارتها المباشرة، غير أن تعيين رؤساء العشائر في تلك الإيالة أمراء في سنجرهم لا يعني أن طرق الحج والتجارة لم تتعرض للخطر، إذ وقعت الكثير من التمردات والنزاعات العشائرية التي أخلت بالأمن والاستقرار، مما عرض الكثير من قوافل التجارة والحج إلى السلب والنهب، فضلاً عن الكثير من التجاوزات التي ارتكبها أمراء السنجر بحق السكان في ايالة الشام بحجة تنفيذ الواجبات المناطقة بهم نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحتها الحكومة المركزية لهم من جهة وبعد ايالة الشام عن مركز الدولة في استانبول وانشغلها في الحروب الخارجية من جهة أخرى.

Abstract

The position of Sanjak baki was a link in series of responses by the Ottoman administration, under the control of the Ottoman Empire that divided the Levant after being humiliated to its follower in 1516 AD, into State which was called later the Arab State (Levant State) that included sixteen sanjak (regions). The Ottoman Empire has always been careful not to appoint people as emperors of the Sanjak in that state only after making sure of their loyalty to the Ottoman Empire. However, the tribal nature of the inhabitants of Levant State enforced the Ottoman state to recognize the authority of many tribal chiefs in that State (region) and appointed them as princes of the sanjeks where they lived according to the rules of ocak (fire place), and the tribe's administration, which give the principle of inheritance in the management of sanjaks away from the rule that adopted by the central government in Istanbul which provides the change of the prince of the Sanjak from time to time..

The Ottoman state sought to recognize the authority of the tribal chiefs of the Levant State and to appoint them as princes in Sanjaks only to maintain security and stability, if we know that these clans possess prestige, strength and power, so that the routes of Hajj and trade would not be safe if the Ottoman Empire thinks of subjugating the administrations of that regions to its direct control. However, the appointment of the tribal chiefs in that State as princes of their regions do not mean that the routes of trade and Hajj would not be in dangerous especially that many tribal conflicts and rebellions that have affected the security and stability. This result leads to the fact that many convoys of trade and pilgrimage exposed to looting as well as a lot of excesses that the princes of the regions do for the people of the Levant State under the



pretext of carrying out the duties entrusted for them by the broad power of the central government on the one hand and the distant of the Levant State from the center of the state in Istanbul and its preoccupation with foreign wars on the other hand.

الكلمات المفتاحية.

امير السنجر، نظام الاوجاقق، الواجبات، قرى الأوقاف، الحكومة المركزية.

المقدمة

تعددت المناصب والرتب في الجهاز الإداري للدولة العثمانية، وقد كان منصب السنجر بكي (امير السنجر) من المناصب المهمة التي شكلت الجهاز الإداري العثماني في عهد السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠-١٥٦٦م، مما جعل امر تعين امراء السناجق من صلاحية الحكومة المركزية في إسطانبول سعياً منها لتعيين اشخاص يديرون بالولاء لها، ولا سيما في ايالة الشام لكونها بؤرة للكثير من الاضطرابات العشائرية. إذا ما عرفنا ان اغلب عشائر ايالة الشام كانت من عشائر البدو الرحيل التي كان يصعب السيطرة عليها، وقد منحت الدولة العثمانية امراء السناجق في ايالة الشام حقوقاً تفاوتت بين امير سنجر واخر حسب رتبهم الممنوحة لهم، واناطت بهم واجبات، غير ان بعد ايالة الشام عن مركز الدولة في إسطانبول شجع بعض الامراء على ارتكاب الكثير من التجاوزات بحق السكان او بحق بعضهم البعض.

جاء البحث على أربعة مباحث، وخلاصة تناول المبحث الأول ايساحاً موجزاً لمنصب السنجر بكي وأنواع الأساليب الإدارية التي اتبعتها الدولة العثمانية في إدارة السناجق في ايالة الشام، وبحث المبحث الثاني حقوق امراء السناجق المتمثلة بالمستحقات المالية التي منحتها لهم الدولة العثمانية لقاء ادارتهم لسناجقهم، والصلاحيات الالزمة لإدارة سناجقهم، فيما بحث المبحث الثالث الواجبات المنطة بأمراء السناجق التي صنفت حسب طبيعتها الى صفين رئيسين هما الواجبات الإدارية، والواجبات العسكرية،



السنجد بكي في ايالة الشام ١٥٤٥-١٥٦٦م. (الحقوق، والواجبات، والتجاوزات) دراسة وثائقية
د. قتيبة علي جاسه الصبيحي

والكيفية التي من خلالها تمكّن امراء السنجد تفزيذ واجباتهم، وقد قدم المبحث الرابع دراسة مفصلة عن التجاوزات التي ارتكبها امراء السنجد في ايالة الشام بحق السكان، والمؤسسات الوقفية في سناجتهم، وغيرها من التجاوزات الأخرى. واخيراً جاءت الخاتمة التي تضمنت مجموعة من النتائج توصل اليها الباحث من خلال دراسته لموضوع البحث.

اهداف البحث: -

تسليط الضوء على السياسة التي اتبعها الاداريون العثمانيون الذين حكموا البلاد العربية أربعة قرون بهدف التعرف على الكيفية التي تعاملت بها الدولة العثمانية مع اولئك الاداريين والتي طالما رفضت مثل تلك السياسة تجاه السكان، اذ كانت حريصة دائماً على عدم التجاوز على السكان. والاستفادة منها بما يضمن حل المشاكل التي شهدتها تلك البلاد في وقتنا الحاضر، لا سيما سوريا، والعراق، واليمن التي تعاني منذ سنوات من نزاعات مسلحة اقتلت بضلالها السيئة على الواقع السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي لتلك البلدان، وكذلك تقديم دراسة واضحة عن السياسة العثمانية تجاه سكان بلاد الشام في القرن السادس عشر التي عملت على توفير الامن والاستقرار ومحاولة الاستفادة منها في معالجة الواقع السيء الذي تعيشه عدد من البلدان العربية.

اولاً-السنجد بكي.

السنجد كلمة تركية-فارسية تعني العلم او الراية المنصوبة على سارية مدبية^(١) اطلقت فيما بعد على الوحدة الادارية الأساسية في التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية في بداية تأسيسها، غير ان اتساع رقعة الدولة العثمانية في منتصف القرن الخامس عشر بعد ان فتح السلطان محمد الفاتح ١٤٥١م القدس طنطينية عام ١٤٥٣م أدى الى اجراء تحديد في

^(١) مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والاقاب التاريخية، ط١، مؤسسة الرسالة، (بيروت، ١٩٩٦)، ص ٢٥٩؛ فاضل بيّات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٥٨.



النظام الإداري العثماني^(٢)، اذ استحدثت وحدة إدارية اكبر من السنجد اطلق عليها تسمية (الايالة) تضم عدد من السناجق وعلى رأس كل سنجد شخص يعرف باسم سنجد بكي (امير السنجد)^(٣) كان يتم اختياره من القادة العسكريين^(٤)، وموظفي السراي، وأبناء الامراء، وكبار الإداريين في الولايات المختلفة أصحاب الزعامات، وامراء الالا^(٥)، ودفترداري التيمار والخزينة^(٦)، وقد كانت ايالة الشام عام ١٥٤٥م تتكون من ثلاثة عشر سنجاً هي حلب، طرابلس، صفد، القدس الشريف، حماة، حمص، بيره جك، الاكراد، الصلت، غزة، نابلس، واللجنون، فضلاً عن سنجد دمشق مركز ايالة الذي اطلق عليه اسم (سنجد الوالي)^(٧).

اتبعت الدولة العثمانية اساليب مختلفة في إدارة السناجق التي تم الاستيلاء عليها، مثل أسلوب امارة العشيرة، وأسلوب الإدارة المباشرة عن طريق تعيين اشخاص عثمانيين كأمراء لتلك السناجق، فضلاً عن نظام الاوچاق الذي استخدم في اغلب سناجق ايالة الشام، فقد عهدت إدارة سنجد اللجنون عام ١٥٤٩م الى اسرة (طرة باي البدوية) وأطلق عليه في بداية تشكيله اسم سنجد اقطاع طرة باي عرب استمرت تلك الاسرة في ادارته وفقاً لنظام الاوچاق حتى أواسط القرن السابع عشر^(٨)، كما عهدت الدولة

^٢ مصطفى عبد الكريم الخطيب، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

^٣ Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), Muhimme Defter (MD) 3, hukum (h). 76, Sayfa (s). 31, 1 Temmuz 1559.

^٤ مصطفى عبد الكريم الخطيب، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

^٥ امراء الالا^(٥): وهم امراء أصحاب التيمار في غير اوقات الحرب. وكان يطلق على قادة الجندرمة في مراكز الولايات: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، (الرياض، ٢٠٠٠)، ص ٢٣.

^٦ فاضل بيات، المصدر السابق، ص ٦٠.

^٧ المصدر نفسه، ص ١٦٦-١٦٧.

^٨ دفتر الرؤوس رقم ٢٠٩، ص ٨٢: نقاً عن. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، مج ٢، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، (إسطنبول، ٢٠١١)، ص ٧٢؛ فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص ٨٧.

العثمانية بإدارة لواء الكرك-الشوبك عام ١٥٥٢م إلى شيخ عشيرة الغزاوية^(٩) (قانصوه بك الغزاوي) وفقاً لذلك النظام سالف الذكر^(١٠)، وقد كانت القرى والمزارع في تلك السناجق خاضعة للنظام الضريبي بعد اجراء عمليات التحرير^(١١) عليها ويُتبع فيها النظام الاقطاعي^(١٢)، فالتيارات، والزعamas كانت تمنح إلى رجال امير السنجر^(١٣)، وقد كان لكل أمير من امراء السناجق حقوق وانيطت به الكثير من الواجبات.

ثانياً. الحقوق.

اتبعت الدولة العثمانية نظام الاوجاقلق في ادارة العديد من سناجق ايالة الشام، وقد كان الامراء في السناجق التي تدار وفقاً لنظام الاوجاقلق يعينون مقابل خدمتهم للدولة العثمانية ولهم نفس الحقوق التي يتمتع بها امراء السناجق التي تديرها الدولة بشكل مباشر، اذ يمتلك امير السنجر الطبل والعلم كرمز للإمارة، الا انه غير خاضع للعزل والنقل بل كان يتولى إدارة

^(٩) عشيرة عربية كانت تعرف في القرن الخامس عشر باسم بنى ساعد الذين حكموا عجلون وما حولها، وكثيراً ما رفعوا راية التمرد على سلطة المماليك نهاية القرن الخامس عشر حتى عقد الصلح بينهم وبين المماليك في عام ١٥١١م. مما جعلهم في صدارة العشائر التي واثت العثمانيين بعد سيطرتهم على بلاد الشام عام ١٥١٦م ومنح السلطان سليم الأول شيخ الغزاوية لقب أمير بعد ان اقره في المناطق التي تسكنها تلك العشيرة: ماكس فرايهرفون اوينهايم، ارش بروتيش، فرنر كاسكل، البدو، ط١، ترجمة: محمود كبيبو، شركة دار الوراق للنشر المحدودة، (لندن، ٢٠٠٤)، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

^(١٠) مهمة دفترى ٨٨٨، حكم صادر من السلطان العثماني إلى والي الشام حول مساعدة امير لواء الكرك-الشوبك في القضاء على تمرد للبدو في اللواء المذكور، ص ١٩٥. نقلأ عن: فاضل بيات، البلاد العربية، مج ٢، ص ٢٦٠.

^(١١) الإحصاءات التي كانت تجريها الدولة العثمانية على الأراضي التي فتحت حديثاً، اذ يتم تسجيل الأراضي وملوكها والمتصرفين بها في دفاتر التحرير دفاتر المفصل، دفاتر الاجمال من أجل تحديد نسبة الضرائب الواجب دفعها للدولة: سهيل صابان، المصدر السابق، ص ٧٢.

^(١٢) فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ط١، دار المدار الإسلامي، (بيروت، ٢٠٠٣)، ص ١٤٣.

^(١٣) فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص ٨٢.



السنجد بكي في ايالة الشام ١٥٤٥-١٥٦٦م. (الحقوق، والواجبات، والتجاوزات) دراسة وثائقية
د. قتيبة علي جاسع الصبيحي

السنجد مدى الحياة شرط موصلة ولائه للسلطان العثماني، أما في حالة عدم أدائه للخدمات الموكلة اليه، أو اثارته للمشاكل والفتنة فانه يجرد من الامارة، وتوكل الى شخص اخر من افراد اسرته ^(١٤)، وكانت الحكومة المركزية في إسطنبول هي التي تعين أمير السنجد سواء كان ذلك التعيين بناء على توصية من والي ايالة ام غير ذلك ^(١٥)، ولما كانت اغلب سناجق ايالة الشام تدار وفقاً للنظام الاقطاعي فإن أمير السنجد لم يكن له راتب بل كان يمنح اقطاعياً خاصاً تتفاوت وارداته بين أمير سنجد واخر حسب الرتبة التي يتمتع بها. فقد كانت واردات خاص أمير سنجد صفد عام ١٥٤٥م ثلاثة وثلاثين ألف اقجة فيما كانت واردات خاص أمير سنجد نابلس للعام نفسه ثلاثة وسبعين ألف اقجة ^(١٦). وليس من الضروري ان يكون خاص أمير السنجد كله ضمن حدود السنجد او ايالة. فقد كان هناك خاص لأمير سنجد بيته جك عام ١٥٤٥م في سنجد الرقة بلغ مجموع وارداته خمس وسبعين ألف اقجة تكملةً للخاص المنوح له في سنجه ^(١٧).

منح أمير السنجد الاستقلال الكامل فيما يخص ادارته لسنجه، اذ ليس لولي ايالة حق التدخل في أي امر يخص السكان في ذلك السنجد من دون الرجوع الى أمير السنجد، ففي عام ١٥٥٢م شددت الحكومة المركزية على والي الشام بعدم التدخل في أمور هي من صلاحيات أمير

^{١٤} فاضل بيات، دراسات، ص ١٤٢.

^{١٥} فاضل بيات، المجال العربي، ص ٦١.

^{١٦} Topkapi Sarayi Arsivi (TSA), Muhimme Defter. E. 12321, hukum. 227, Sayfa. 99-100, 8 Subat 1545.

^{١٧} كان سنجد الرقة وعلى رأسه الامير علي بك في عام ١٥٤٥م أحد سناجق ايالة ديار بكر:



سنجر جبلة بعد ان أرسل عدداً من جنوده الى ذلك السنجر لاقاء القبض على الملزمين على اثر شكوى قدمها مجموعة من الفلاحين ^(١٨)، وقد كان لأمير السنجر الحق في مخاطبة السلطان العثماني بشكل مباشر عن طريق ارسال الكتب الرسمية. ومثال ذلك ان امير سنجر طرابلس أرسل كتاباً رسمياً الى السلطان العثماني سليمان القانوني عام ١٥٦٠ عرض فيه رغبة أهالي قرية (كفر قاهر) التابعة لسنجره في إعادة اعمار البرج القديم في تلك القرية وجاءه الرد من السلطان بالموافقة ^(١٩)، كما كان لأمير السنجر الحق في تجنيد السكان المحليين ضمن فرق الانكشارية بعد استحصل موافقة السلطان العثماني، اذ جند امير سنجر الكرك-الشوبك عام ١٥٦٠ قرابة أربعين شخصاً من السكان المحليين ضمن فرق الانكشارية براتب قدره مائة وخمسين اقجة شهرياً بعد ان حصل على موافقة السلطان من اجل الحفاظ على الامن والنظام، لا سيما ان ذلك السنجر عانى آنذاك من اضطراب في الأوضاع الأمنية على إثر تمردات قامت بها بعض العشائر التي تسكن في نواحي السنجر ^(٢٠). فضلاً عن ذلك منحت الدولة العثمانية امراء السنجر حق نفي الأشخاص الذين ارتكبوا الظلم بحق السكان ممن يستحق منهم النفي بعد مخاطبة السلطان بذلك. فقد نفى امير سنجر طرابلس مقدم الحمالين (محمد بن زيتون) الى سنجر روس عام ١٥٦٥ بعد ان ثبت عليه اثارة الفتنة، واعمال سرقة وظلم بحق السكان، وتجاوزه على اعمال الأوقاف، تمثلت بهدهم لبعض البيوت التابعة لأوقاف المؤسسات الصحية وبنى في محلها بيوتاً ادعى بانها ملكه وتصرف بها بعد ان حصل على حجج مزورة بذلك، كما سرق خيوطاً حريرية تابعة لاحد التجار الاوربيين تبلغ قيمتها اربعين

^{١٨} مهمة دفتري رقم ٨٨٨، فرمان الى والي الشام يقضي بعدم التدخل في شؤون امير سنجر جبلة والمؤرخ في ١٣ اب ١٥٥٢م، ص ٣٦٨: البلاد العربية، مج ٢ ص ١٩٠.

^{١٩} BOA, MD. 3, h. 1412, S. 474, 4 Ağustos 1560.

^{٢٠} BOA, MD 3, h. 1436, S. 482, 10 Ağustos 1560.



السنجر بكي في ايالة الشام ١٥٤٥-١٥٦٦م. (الحقوق، والواجبات، والتجاوزات) دراسة وثائقية
د. قتيبة علي جاسم الصبيحي
فلوري (٢١) ونقوذه الفضية، فضلاً عن ذلك كان يؤوي السرّاق وقطع الطرق

(٢٢).

ثالثاً. الواجبات.

ان تعيين امير السنجر من لدن الدولة العثمانية يحتم عليه الالتزام بمجموعة من الواجبات التي يقوم بها كل امراء السنجر من دون استثناء (٢٣)، وقد صنفت تلك الواجبات من حيث طبيعتها الى صفين رئيسين هما الواجبات الإدارية، والواجبات العسكرية التي سيتم تناولها بشيء من التفصيل.

١. الواجبات الإدارية.

كانت الواجبات الإدارية على نوعين هما واجبات ثابتة يقوم بها كل امراء السنجر دون استثناء والتي تتعلق بالمحافظة على أموال الدولة من السرقة او الاختلاس، وحفظ الامن والاستقرار الى غيرها من الواجبات الأخرى، وواجبات استثنائية شترطها الدولة على بعض امراء السنجر دون غيرهم من امراء السنجر الأخرى، اما ان تكون شرطاً لقاء تعينهم، او ان الطبيعة الجغرافية والدينية لسناجقهم هي من فرضت عليهم مثل تلك الواجبات (٢٤).

^{٢١} الفلوري: وحدة نقدية اوربية من الذهب وعليها رسم الزنبق كانت تضرب في فلورنسا قبل القرن الحادي عشر الميلادي ثم أطلق الاسم بعدئذ على العملات الذهبية الاوربية، وكانت تلك العملة هي الرائجة في الدولة العثمانية: سهيل صابان، المصدر السابق، ص ١٦٧.

^{٢٢} BOA, MD 6, h 1436, S. 653, 19 Temmuz 1565.

^{٢٣} فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص ٦٦.

^٤ المصدر نفسه، ص ٦٦.



أ. الواجبات الثابتة.

تعددت الواجبات الإدارية الثابتة المناطقة بأمير السنجد في ايالة الشام فعليه تقع مسؤولية المحافظة على أموال الدولة، والبimarخانات^(٢٥) من التجاوزات التي يرتكبها بعض الموظفين، فقد كلف امير سنجد حلب عام ١٥٤٥م بمتابعة قضية استرداد أموال الخاص^(٢٦)، وحقوق بعض الملتزمين، وأموال البimarخانات في سنجد حلب التي تجاوز عليها (امين حلب) بطريقتي الحيلة، والرشوة، اذ انه فرض غرامة على بعض وجهاء السنجد وصلت الى ثلاثة قرش ذهبي^(٢٧) اعطى قسماً من تلك المبالغ على سبيل الرشوة الى امير سنجد حلب^(٢٨)، فضلاً عن واجبات تتعلق بعدم السماح للتجار بتجارة الأسلحة، اذ قام امير سنجد القدس الشريف بعملية تفتيش واسعة عام ١٥٤٥م طالت بضائع التجار النصارى سواء الداخلة الى سنجد القدس الشريف او الخارجة منه الى دمشق، وحلب، وطربلس بعد ان علم ان التجار النصارى يخبيرون كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر في (كنيسة القيامة) الكائنة في سنجد القدس الشريف^(٢٩)، كما ان من مسؤولياته حماية الزوار النصارى الذين يفدون سنوياً من الدول الاوربية الى بعض الأماكن المقدسة في ايالة الشام، فقد حاسب امير سنجد القدس الشريف عام ١٥٥٢م مجموعة من الأشخاص المتفذين الذين عملوا على جباية أموال لم تنص عليها القوانين العثمانية

^{٢٥} البimarخانات: تعني المستشفيات او بيوت المرضى في العهد العثماني: فارس الخوري، كنز لغات، مطبعة المعارف، (بيروت، ١٨٧٦)، ص ١٠٤.

^{٢٦} الخاص: مصطلح أطلق على الواردات التي تتجاوز مائة ألف اقجة، وقد كان خاصاً بالوزراء، وامراء الامراء، وامراء السنجد، واستخدم بشكل حاصل على الأرضي الميرية التي تتجاوز وارداتها مائة ألف اقجة سنوياً: سهيل صابان، المصدر السابق، ص ٩٤.

^{٢٧} القرش الذهبي: وحدة نقدية عثمانية ضربت في القرن السادس عشر، وقد بلغت قيمتها ثمانين اقجة ازدادت قيمتها في القرن الثامن عشر لتصل الى مائة وعشرين اقجة: المصدر نفسه، ص ١٧٩.

^{٢٨} (TSA), MD. E. 12321, h. 471, S. 193 B-194 B 3 Nisan 1545.

^{٢٩} (TSA), MD. E. 12321, h. 359, S. 146 A, 15 Mart 1545.



المتبعة في ايالة الشام من الزوار النصارى الوفدين من عدد الدول
الأوربية إلى سنجق القدس الشريف لزيارة كنيسة القيامة في ذلك العام
(٣٠).

كان حفظ الأمن والنظام من الواجبات الإدارية الأساسية المناطة بأمير السنجق فكثيرة هي عمليات السلب والنهب التي كانت تشهدها العديد من سناجق ايالة الشام، مما جعل أولى مهام امير السنجق حمايته للسنجق من تلك الهجمات، فقد لاحق امير سنجق نابلس عام ١٥٥٢م بعض السرّاق الذين هاجموا سكان السنجق من أجل تقديمهم للقضاء^(٣١)، كما ان من مسؤولياته حماية الطرق التجارية التي تمر عبر سنجقه والعمل على محاسبة وملاحقة قطاع السرّاق، اذ تمت محاسبة السرّاق وقطاع الطرق الذين نهبوا احمال قافلة رسل (خان التتر) بالقرب من ناحية الزيداني وهي في طريقها من بيت الله الحرام عام ١٥٥٢م واجبارهم على دفع قيمة ما نهبوه الى اصحاب تلك القافلة^(٣٢)، فيما امر امير سنجق الكرك-الشوبك عام ١٥٥٩م بقتل (محافظ القلعة) كإجراء عقابي من أجل حفظ الأمن والنظام بعد ان علم

^{٣٠} قام ابن قاضي القدس الشريف الذي لم تذكر الوثيقة اسمه بفرض ما مقداره بارة واحدة على كل زائر يدخل الى كنيسة القيامة تحت اسم رسم الختم، كما ان محافظ القلعة يأخذ بيته بارة عن كل زائر، فضلاً عن أموال كانت تجبي من هؤلاء الزوار الأوروبيين من قبل صوباشية لواء القدس الشريف تحت اسم حق الطريق: مهمة دفتر رقم ٨٨٨، فرمانان الى والي الشام بخصوص التجاوزات المرتكبة بحق الزوار الأوروبيين في سنجق القدس الشريف والمورخان في ١٧ أيار ١٥٥٢م، ص ١٢٣؛ نقاً عن فاضل بيّات، *البلاد العربية*، مج ٢، ٢٦٤-٢٦٦.

^{٣١} قام محمد ابن نوبة أحد افراد عشيرة ال توبية وبالتعاون مع بعض الافراد من عشيرة ال حسن بالهجوم على سكان سنجق نابلس وارتكبوا عدداً من عمليات القتل والسرقة: مهمة دفتر رقم ٨٨٨، فرمانان الى كل من والي الشام وامير سنجق نابلس حول عمليات السرقة والقتل التي تعرض لها السكان في نابلس والمورخان في ٢٣ اذار ١٥٥٢م، ص ١٣١؛ نقاً عن فاضل بيّات، *البلاد العربية*، مج ٢، ٤٥-٤٧.

^{٣٢} مهمة دفتر رقم ٨٨٨، فرمان الى والي الشام حول التحقيقات والإجراءات المتخذة بحق السرّاق الذين هاجموا على القافلة التابعة الى خان التتر والمورخ في ايلول ١٥٥٢م، ص ٤٣٢؛ نقاً عن فاضل بيّات، *البلاد العربية*، مج ٢، ٣٨-٤٠.

بتحالفه مع قطاع الطرق من البدو الذين طالما هاجموا السكان في ذلك السنجد^(٣٣)، ولما كانت اغلب سناجق ايالة الشام تدار وفقاً للنظام الاقطاعي فان على امير السنجد تقع مسؤولية تنظيم علاقة السباхи^(٣٤) بال فلاحين بما يتلاءم مع القوانين العثمانية وضمان عدم تجاوزه عليهم. فقد قدم عدد من سباحية سنجد دمشق عام ١٥٥٩م الى القضاء للتحقيق معهم في قضية الاعتداء على فلاحي (قرية قره لر) وقتلهم للعديد منهم^(٣٥).

كانت هناك العديد من القرى والمؤسسات الوقفية في كل سنجد من سناجق ايالة الشام وقعت مهمة حمايتها على عاتق امير السنجد، فقد عمل امير سنجد نابلس عام ١٥٥٩م على ردع الهجمات التي كانت تتعرض لها قرية (قاقيون) احدى قرى الوقف في سنجد نابلس^(٣٦)، في الوقت الذي قام فيه امير سنجد صفد عام ١٥٦٠م بتقديم ناظر^(٣٧) قرية (بازيانه) احدى القرى الوقفية في سنجه الى القضاء من اجل محکمة بتهمة التجاوز على الواردات الوقفية لتلك القرية^(٣٨)، فضلاً عن ان امير السنجد كثيراً ما كلفته الحكومة المركزية بتحصيل الأموال الوقفية في حال تعذر على نظر الأوقاف تحصيلها، فقد قام امير سنجد نابلس عام ١٥٦٤م بتحصيل الأموال الوقفية من سكان قرية (شويكة) الذين مارسوا الزراعة في أراضي قرية (قاقيون) احدى القرى الوقفية التابعة لسنجه بعد ان امتنعوا عن دفعها^(٣٩).

^{٣٣} BOA, MD. 3, h.194, S. 77, 6 Ağustos 1559.

^{٣٤} السباحية: هم الخيالة في الجيش العثماني استخدم للدلالة على الخيال صاحب الأرض الميري الذي كان يشتراك في الحرب مع افراد اخرين من الذين كلفوا بإحضارهم للحرب: سهيل صابان، المصدر السابق، ص ١٣٢.

^{٣٥} BOA, MD. 3,h. 127, S. 53, 19 Temmuz 1559.

^{٣٦} BOA, MD 3, h. 483, S. 175-176, 2 Kasim 1559.

^{٣٧} ناظر: موظف مهمته النظر في شؤون الأوقاف: مصطفى عبد الكريم الخطيب، المصدر السابق، ص ٤٩.

^{٣٨} BOA, MD 3, h. 917, S. 313, 31 Mart 1560.

^{٣٩} تم رد اهالي قرية شويكة يدعمهم في ذلك عشيرة المشاشقة وأعلنوا عن عدم دفعهم للضرائب المتربطة على محاصيل القطن والشعير والقمح فضلاً عن الضرائب العشرية:



كما قام امراء السناجق بمراقبة سلوك القضاة فيما كان يتعلق بممارسة وظائفهم ورفع تقارير الى الحكومة المركزية تتضمن التجاوزات التي ارتكبها هؤلاء القضاة، اذ حدث ان كلف امير سنجر طرابلس عام ١٥٦٤م بالتحري عن قيام القاضي في سنجه بمنح منصب القاضي الذي ينوب عنه في النواحي بطريقة الالتزام^(٤٠) واعتقاله للعديد من الفقراء في تلك النواحي وجباية ضريبة العوارض^(٤١) لجيشه الخاص ومصادرته للكثير من البضائع الواردة من ايالة مصر من اجل خزنها وبيعها بأسعار مرتفعة^(٤٢).

كما قامت الدولة العثمانية ولمرات عديدة بإرسال أحد الموظفين في القصر السلطاني كنائب عن السلطان لمعالجة بعض المسائل العالقة التي تعذر حلها من لدن الولاية في ايالة مصر، والتي استوجب حلها تدخل السلطان العثماني، الامر الذي جعل الوالي في ايالة الشام وامراء السناجق فيها امام مسؤولية استقبال هؤلاء الموظفين، والعمل على حراستهم وايصالهم الى ايالة مصر. فقد استقبل امير سنجر غرة (الجاوش)^(٤٣) الذي ارسلته الدولة العثمانية الى ايالة مصر عام ١٥٦٤م استقبلاً حافلاً وأرسل معه مجموعة من الجنود للعمل على حراسته لغاية وصوله الى تلك الايالة^(٤٤)،

BOA, MD 6, h. 53, S. 26, 2 Ağustos 1564.

^{٤٠} الالتزام: تأجير الاراضي، وجباية الضرائب، وغيرها من مصادر أموال الدولة العثمانية الى ملتزم لقاء مبلغ من المال يدفعه الى الدولة مقدماً، على ان يعمل هو على جباية اضعاف ذلك المبلغ من السكان تدعيمه في ذلك قوات حكومية: سهيل صابان، المصدر السابق، ص ٣٥.

^{٤١} ضريبة العوارض: احدى الضرائب المالية العثمانية التي تفرض عيناً، او نقداً في الحالات الطارئة، ثم تحولت الى ضريبة نقدية في القرن السادس عشر: المصدر نفسه، ص ١٥٦.

^{٤٢} BOA, MD 6, h. 224, S. 107, 10 Ekim 1564.

^{٤٣} الجاوش: نوع من الموظفين في الدولة العثمانية كانت تستخدمهم في مختلف الوظائف فمنهم من هو في خدمة الديوان الهمایوني ومنهم من ينقل الاخبار بين القادة العسكريين وبين الجنود في ساحات القتال وهو في الأصل بمعنى الحاجب، وهو صاحب البريد: سهيل صابان، المصدر السابق، ص ٨٠.

^{٤٤} BOA, MD 6, h. 443, S. 205, 4 Kasim 1564.



ولما كانت الدولة العثمانية تحكم وفقاً للشرع الإسلامي الشريف فكان من واجباتها أن تمنع تجارة الخمر وشربها من لدن المسلمين وجعلت ما يخص منع تجارة الخمور أو شربها من مسؤوليات أمير السنجد، كما القى على عاته الإشراف على تنفيذ العقوبة التي جاء بها الشرع الإسلامي الحنيف بحق شارب الخمر، اذ منع أمير سنجد القدس الشريف عام ١٥٦٥م تجارة الخمر وشربها من لدن المسلمين في سنجده، فيما منع رعايا السنجد من النصارى، واليهود من شرب الخمر علناً^(٤٥)، فضلاً عن إغلاقه للعديد من المقاهي التي كانت قد فتحت من قبل عام ١٥٦٥م في سنجد القدس الشريف وازالتها بشكل كامل نتيجة تحولها إلى أماكن تجمع للمتسكعين من أهل الفسق والفساد، وانشغال الكثير من سكان السنجد عن العبادة^(٤٦).

ب. الواجبات الاستثنائية.

تجاوزت الواجبات المناطقة بأمراء السنجد في ايالة الشام اختصاصاتهم حتى ان بعض امراء السنجد قد كلفوا بالإشراف على بعض الأمور الدينية، لا سيما فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة ومراقبة المتولين عليها وحثهم على القيام بتنظيف تلك الأماكن، ومنع البدع التي بدأت تنتشر بين السكان آنذاك، اذ وقعت الكثير من التجاوزات على المسجد الأقصى عام ١٥٦٥م، فقد قدم اليه في ذلك العام عدد كبير من النساء من أجل التزه بحجـة الزيارة والعبـادة، مما أدى إلى مضـايـقة المسلمين في صـلاة العـيـدين، وصـلاة الجـمعـة، والـأـوـقـاتـ الأخرىـ، فـضـلاـً عنـ انتـشارـ الكـثـيرـ منـ الـبـدـعـ بيـنـ النـسـاءـ عـنـ دـوـفـةـ أـحـدـ مـنـ الـاقـارـبـ، مماـ حـدـاـ بـأـمـيرـ السـنـجـدـ بـمـنـعـ تـلـكـ الـبـدـعـ وإـصـدارـ اـمـرـ بـعـدـ بـقـاءـ النـسـاءـ فـيـ حـرـمـ الـمـسـجـدـ الـأـقـصـىـ بـعـدـ أـدـاءـ الـزـيـارـةـ

⁴⁵ BOA, MD 6, h. 1344, S. 608-609, Temmuz 1565.

⁴⁶ بلغ عدد المقاهي في سنجد القدس آنذاك خمسة مقاهي:
BOA, MD 5, h. 612, S. 238, 3 Aralik 1565.



مؤكداً على ضرورة المحافظة على نظافة الاماكن المقدسة، في الوقت الذي منع فيه الفلاحين من المرور ببعضائهم من داخل حرم المسجد الأقصى صوب السوق، كما شدد على الهند المسلمين الذين سكنوا آنذاك في غرف بالقرب من المسجد الأقصى بعدم رمي النفايات داخل الحرم، ومنع نساء النصارى كذلك من ارتكاب اعمال مخالفة للشرع الإسلامي الحنيف عند زيارتهن لقبر (السيدة مريم) ^(٤٧).

ان الحروب المستمرة للدولة العثمانية جعلها في حاجة الى وصول الأسلحة والذخائر بشكل دائم الى جبهات القتال، فأنطقت بذلك المهمة الى بعض امراء السنافق دون غيرهم، فقد قام امير سنجر طرابلس عام ١٥٦٦ بمهمة إيصال أسلحة المدفعية المرسلة له من الحكومة المركزية الى سنجي دمشق، وبيره جك، اذ حمل تلك المدافع على مجموعة من العربات ورافقتها مع مجموعة من الجنود الى ايالة الشام، وسنجر بيره جك وسلمها بوصول موقعاً مختوماً من والي ايالة الشام وامير سنجر بيره جك بتسلم المدفع ^(٤٨)، كما تقع على امير سنجر مسؤولية خزن الأسلحة والبارود في قلعة سنجر، فالبارود الذي وصل من ايالتى بغداد، وطلب الى سنجر طرابلس

^{٤٧} من البدع المنتشرة عند البدو آنذاك انه عند وفاة أحد أبناء البدو في القدس يتجمع النساء ليلاً ويتجولن مع المغنيات في الشوارع للإعلان وبصوت عال عن موتها في محللة وبعد مراسيم الدفن يتجمعن في المقابر لمدة ثلاثة أيام ويلطممن الخدود مع طلاء وجوههن بالسوداء:

BOA, MD 5, h. 191, S. 25, 15 Ağustos 1565.

^{٤٨} كانت المدفع الواجب تسليمها من نوع (شقلوز) وصلت اعدادها الى عشرين مدفعاً حصة كل سنجر عشرة مدفع: BOA, MD 5, h. 1190, S. 444, 7 Mart 1566.



٢. الواجبات العسكرية.

كان لكل امير من امراء السنجر في ايالة الشام واجبات عسكرية الى جانب واجباته الإدارية، وتجلى في كونه القائد الاعلى للسباهيين من التيماريين، والزعماء في سنجه عند استدعائه للاشتراك في الحملات العسكرية العثمانية تحت امرة والي الايالة، فضلاً عن واجبات عسكرية أخرى تمثلت ببقاء امير أحد السنجر في الايالة مع جنوده وعدم الاشتراك في الحملات العسكرية للدولة العثمانية بناءً على اوامر من الحكومة المركزية من اجل حماية سنجه وعدد من السنجر الأخرى في الايالة من خطر الهجمات التي كانت تقوم بها العشائر البدوية آنذاك مستغلة انشغال الدولة العثمانية في تلك الحملات. التي اجازت امير سنجه غزوة بعدم الاشتراك بالحملة العسكرية لعام ١٥٥٩م^(٥٠) وبالبقاء في سنجه والعمل على حشد جنوده والاستعداد من اجل حماية سنجه الى جانب حمايته لعدد من السنجر الأخرى التابعة لإيالة الشام^(٥١).

^{٤٩} ان كميات البارود التي تم تخزينها في مخازن قلعة طرابلس بلغت (مائة وخمسين) قنطاراً فيما سلمت الكمية الباقية من البارود الى امير سنجه رودس حمزه بك:
BOA, MD 5, h. 1193, S. 445, 7 Mart 1566.

^{٥٠} المقصود بها الحملة التي وجهها السلطان سليمان القانوني بقيادة الوزير محمد باشا صقللي من اجل القضاء على تمرد قام به ابنه بايزيد الذي جمع حوالي عشرين ألف جندي في قونية وأعلن تمرده على والده والتى الجيش بالقرب من قونية واستمر القتال يومي ٣١، ٣٠ ايار ١٥٦١م وانتهى بهزيمة بايزيد الذي هرب الى بلاد فارس: محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية، ط١، مطبعة محمد أفندي مصطفى، (مصر، ١٨٩٣)، ص ٩٦.

^{٥١} BOA, MD 3, h. 8, Haziran 1559.



رابعاً. التجاوزات:

ارتكب امراء السنجر في ايالة الشام الكثير من التجاوزات بحق السكان، والمال الميري، فضلاً عن التجاوزات التي كانت ترتكب بحق الموظفين المدنيين والعسكريين. فقد حدثت في سنجر صفد عام ١٥٤٥ العيد من التجاوزات بحق السكان، والمال الميري، اذ تصرف امير ذلك السنجر بمساحات واسعة من الاراضي الزراعية التيمارات، والزعامات، والخاص من دون امر من السلطان العثماني، فضلاً عن انه منع الامناء من تحصيل المال الميري، وترك لرجاله حرية التصرف بضربيه الباچ^(٥٢) في سوق الدواب، كما امر جنوده من الصوباشيين بجباية الكثير من الاموال من القرى والنواحي التابعة لسنجره خلافاً للقانون وقد بلغت تلك الاموال قرابة اربعين ألف اقجة سنوياً^(٥٣)، ولم تقتصر المخالفات عما ذكر، بل تعدت الى الموازين، اذ كان وزن الكيلة (المن)^(٥٤) في سنجر صفد كانت اقل وزناً من

^{٥٢} الباچ: كلمة فارسية أطلقها العثمانيون على رسوم المبيعات وروى ان اول من وضع تلك الضريبة (عثمان الأول): سهيل صابان، المصدر السابق، ص ٥٠.

^{٥٣} كان في سنجر صفد سوق للخيول والحمير لم تدون الرسوم المفروضة على مبيعاته في دفتر المال الميري، فضلاً عن ان امير السنجر كان يجبي الكثير من الرسوم التي لم تنص عليها القوانين العثمانية من القرى والنواحي تحت مسميات عديدة منها رسوم الفراشة، والطبخ، والترجمة، وفي نهاية كل شهر يتم جمع الشعير، والدجاج، والغنم تحت اسم رسم المشاهدة، كما كان يجمع مبالغ نقديّة كل شهر تحت مسمى تأجير شهري، ورسوم أخرى أطلق عليها رسم الهدية، اذ تجمع الأغنام والشعير عند مروره بتلك القرى والنواحي:

(TSA), MD. E. 12321, h. 484, S. 199A-200B Nisan 1545.

^{٥٤} المن: وحدة لقياس الوزن كانت تساوي آنذاك في ايالة الشام حوالي مائتان وستين درهماً أي قرابة ثمانمائة وتسعة عشر غرام: فالتر هنتس، المكاييل الاوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، (عمان، ١٩٧٠)، ص ٤٥-٤٦.



الوزن الطبيعي لتلك الكيلة في السنجد الأخرى، لأن منصب الحسبة^(٥٥) في ذلك السنجد هو من خواص أمير السنجد الذي ارتكب من جانب آخر الكثير من عمليات التعذيب بحق السكان، إذ اعتاد على إرسال العشرات من جنوده في الليل من أجل تعذيب هؤلاء السكان وابتزازهم^(٥٦).

نالت أموال الأوقاف في ايالة الشام حصتها من التجاوزات التي ارتكبها أمراء السنجد في تلك الإيالة. فقد استمر صوباشية أمير سنجد غزة بتحصيل واردات قرية كفر جيش التي كانت من خواص أمير ذلك السنجد حتى عام ١٥٦٤م على الرغم من أنها الحقت بالأوقاف منذ عام ١٥٦٢م، مما أدى إلى تقديمها للقضاء واعادة أموال الأوقاف التي تم تحصيلها إلى حصة الأوقاف^(٥٧). فيما قام أحد الأشخاص من ذوي النفوذ في سنجد طرابلس الذي كانت تربطه علاقات مادية مع أمير السنجد، والكتخدا^(٥٨) بالتعاون مع عدد من الجنود الصوباشيين بابتزاز السكان، بإيداعهم في السجن بعد أن يلفق لهم التهم الباطلة ليمارس بحقهم أنواع الضرب والتعذيب من دون تقديمهم للقاضي ولا يخرجوا من السجن إلا بعد دفعهم غرامات مالية وصلت إلى أكثر من مائتي اقجة للشخص الواحد حسب الحالة المادية لكل شخص، فضلاً عن غرامات عينية كالزيت، والحرير التي كانت تفرض على الأشخاص الذين لا يملكون الأموال النقدية^(٥٩)، كما ان هناك تجاوزات أخرى

^{٥٥} ان من اهم واجبات المحاسب هي مراقبة المكاييل والوزان وأسوق البيع والشراء، وقمع المخالفات المتعلقة بزيادة الأسعار: مصطفى عبد الكريم الخطيب، المصدر السابق، ص ١٤٤-١٤٣.

^{٥٦} (TS), MD. E. 12321, h. 502, S. 208B-209A, 23 شباط 1545.

^{٥٧} BOA, MD. 6, h. 51, S. 25, 24 أغسطس 1564.

^{٥٨} الكتخدا: أصل اللفظ فارسي يطلق على النائب أو القائم بالأعمال والمراد به هنا هو نائب أمير السنجد: سهيل صابان، المصدر السابق، ص ١٨٨.

^{٥٩} BOA, MD 6, h. 76, S. 38, 26 أغسطس 1564.



على السكان في القرى الواقية في سنجد صفد، اذ قام صوباشية امير سنجد
صفد عام ١٥٦٦م بالكثير من الاعتداءات على سكان احدى القرى الواقية
(باتع علما) بعد تحصيل خاص امير السنجد (٦٠).

لم يسلم بعض امراء السنادق من اعتداءات بعضهم على بعض
متجاوزين بذلك القوانين العثمانية، فقد حدث خلاف عام ١٥٦٤م بين امير
سنجد جبلة وامير سنجد دير الرهبة حول أمور تتعلق بجباية المال الميري
في بعض القرى والمزارع (٦١)، في الوقت الذي تقاعس فيه العديد من امراء
السنادق عن قمع التمردات التي كانت تحدث في سنادقهم بحجة عدم
صدور الأوامر لهم من الحكومة المركزية (٦٢). وقد وصلت تجاوزات امراء
السنادق الى الحد الذي صاروا لا يحترمون فيها القوانين العثمانية التي نصت
عليها القانون نامة فيما يخص التصرف بالأراضي. في عام ١٥٦٦م تجاوز
سمح امير سنجد نابلس لل فلاحين في عدد من المزارع في قرى بيت مروزن،
كرم مايه، وكيا بت، وعرورة، ومناجيل، وبياضة، ومرود بقطع عدد كبير من
أشجار الزيتون في تلك المزارع، التي كانت من توابع سنجه يتصرف بها أحد
الأشخاص وفقاً لنظام الالتزام، ولا سيما قرية بيت مروزن، كما انه سمح لهم

^{٦٠} كانت ضرائب العشر والضرائب الأخرى في قرية باتع علما التي تبلغ أربعة الاف
وثلاثمائة اقجة خاصأ لأمير سنجد صفد:

BOA, MD 5, h. 1039, S. 393, 18 Subat 1566

^{٦١} BOA, MD 6, h. 392, S. 181, 18 Kasim 1564.

^{٦٢} BOA, MD 5, h. 550, S. 215, 21, Kasim 1565.



السنجر بكي في ايالة الشام ١٥٤٥-١٥٦٦م. (الحقوق، والواجبات، والتجاوزات) دراسة وثائقية

د. قتيبة علي جاسم الصبيحي

د. عماد كريم عباس الراوي

بزراعة الأرض التي هي تحت الأشجار بالقمح والشعير مما أدى إلى ضعف

في إنتاجيتها من الثمار ^(٦٣).

^{٦٣} الفلاحون هم محمود عبد الدايم، وأخوه بركات، وابن أخيه صباح، وسالم بن عرفات، ومحمد الاعوج بن أبي نوح، وعبد بن دحلور، وأخوه عبد الملك، ومحمد الحروق، وقتيبة يونس):

BOA, MD 5, h. 1321, S. 489, 26 Mart 1566.



أولاً: الوثائق غير المنشورة.

أ. وثائق أرشيف رئاسة الوزراء العثماني في إسطنبول.

1. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum. 8.
2. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum. 76.
3. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum.127.
4. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum.166.
5. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum.194.
6. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum.483.
7. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum.917.
8. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum.1412.
9. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum.1436.
10. BOA, Muhimme Defteri 6, hukum. 51.
11. BOA, Muhimme Defteri 6, hukum.53.
12. BOA, Muhimme Defteri 6, hukum.76.
13. BOA, Muhimme Defteri 6, hukum.224.
14. BOA, Muhimme Defteri 6, hukum.392.
15. BOA, Muhimme Defteri 6, hukum.443.
16. BOA, Muhimme Defteri 6, hukum.1436.
17. BOA, Muhimme Defteri 5, hukum. 191.
18. BOA, Muhimme Defteri 5, hukum.550.
19. BOA, Muhimme Defteri 5, hukum. 612.
20. BOA, Muhimme Defteri 5, hukum. 1039.
21. BOA, Muhimme Defteri 5, hukum. 1190.
22. BOA, Muhimme Defteri 5, hukum. 1193.
23. BOA, Muhimme Defteri 5, hukum. 1321.

ب. وثائق أرشيف طوب قابي سراي في إسطنبول.

1. TSA, Muhimme Defteri . E. 12321, hukum. 91.



2. TSA, Muhimme Defteri . E. 12321, hukum. 227.
3. TSA, Muhimme Defteri . E. 12321, hukum. 359.
4. TSA, Muhimme Defteri . E. 12321, hukum. 471.
5. TSA, Muhimme Defteri . E. 12321, hukum. 484.
6. TSA, Muhimme Defteri . E. 12321, hukum. 50.

ثانياً. الوثائق المنشورة.

- فاضل بيّات، (٢٠١١، إسطنبول)، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة والإسلامية،
البلاد العربية في الوثائق العثمانية، مج ٢.

ثالثاً. الكتب العربية والمصرية.

١. فاضل بيّات، (٢٠٠٧، بيروت)، ط١، الدولة العثمانية في المجال العربي.
٢. فاضل بيّات، (٢٠٠٣، بيروت)، ط١، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني.
٣. فالتر هننس، (١٩٧٠، عمان)، المكاييل الاوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام
المترى، ترجمة: كامل العسلي.
٤. ماكس فريهوفن اوينهايم، ارش بروتيلش، فرنر كاسكل، (٢٠٠٤، لندن)، ط١، البدو،
ترجمة: محمود كبيبو.
٥. محمد فريد بك، (١٨٩٣، مصر)، ط١، تاريخ الدولة العلية العثمانية.

رابعاً: الموسوعات

١. سهيل صابان، (٢٠٠٠، الرياض)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية.
٢. فارس الخوري، (١٨٧٦، بيروت)، كنز لغات.
٣. مصطفى عبد الكريم الخطيب، (١٩٩٦، بيروت)، ط١، معجم المصطلحات والألقاب
التاريخية.